مهند مصطفى(*)

العدوان على غزة ٢٠١٢:
بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية

حملت الحرب[١] على غزة، دلالات ومغازي سياسية أكبر من دلالاتها العسكرية، وهذا الأمر لم يكن مفهوما ضمنا لدى القيادة الإسرائيلية التي أرادت للانعكاسات العسكرية أن تكون هي الطاغية على الإفرازات السياسية، أو أن تأتي النتائج السياسية موازية لحجم النار في العملية العسكرية. وكما يشير الكثير من المحللين الإسرائيليين فإن إسرائيل تستطيع التحكم في موعد اندلاع المعركة لكنها لا تستطيع أن تتحكم وتسيطر على نتائجها ونقطة انتهائها.

تشكل الحرب الأخيرة على غزة حلقة من صراع طويل ولكنه مكثف بالمقاييس العسكرية بين إسرائيل وقطاع غزة. بدأ صراع إسرائيل مع قطاع غزة يأخذ شكلا مختلفا بعد سقوط أول قذيفة «هاون» على «غوش قطيف»، وأول صاروخ قسّام على الجنوب، وكان ذلك في العام ٢٠٠١، مع بداية تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وبخلاف إدعاء اليمين الإسرائيلي، أن الانفصال أحادي الجانب عن القطاع في آب ٢٠٠٥، وتفكيك مستوطنات «غوش قطيف» هي التي جلبت «لعنة» الصواريخ على الجنوب، فالحقيقة هي أن إطلاق الصواريخ كان قد بدأ قبل ذلك بأربع سنوات وفي وتيرة متصاعدة قبل الانفصال عن القطاع. ففي العام ٢٠٠١ أطلقت أربع قذائف «هاون» وصواريخ القسّام على إسرائيل ومستوطناتها في غزة، وازداد عددها إلى ٣٤ صاروخا العام ٢٠٠٢، ثم إلى ١٥٥ صاروخا العام ٢٠٠٣، ليصل إلى ٢٨١ صاروخا العام ٢٠٠٤،[٢]

شنت إسرائيل، منذ الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة في آب ٢٠٠٥ وحتى الآن، ست عمليات عسكرية على قطاع غزة

(*) دكتور في العلوم السياسية من جامعة حيفا. باحث ومحاضر جامعي- أم الفحم.

(أنظر الجدول رقم ١). وقد أطلق من القطاع على الجنوب منذ نيسان ٢٠٠١ وحتى العدوان الأخير ٧٣٦١ قذيفة وصاروخا، قتل خلال هذه الفترة ٤٧١٧ فلسطينيا، و٥٩ إسرائيليا.[٣]

يميز البروفسور شموئيل ساندلر من مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية بين ثلاث مراحل تاريخية- سياسية في غزة: الفترة الأولى بين السنوات ١٩٤٨-١٩٦٧، وكانت غزة في هذه المرحلة تحت الحكم المصري، وقد انطلقت أعمال المقاومة من غزة في هذه المرحلة بمباركة النظام المصري ودعمه، وكانت إسرائيل تتخذ خطوات عسكرية للتصدي للهجمات المسلحة الفلسطينية من قطاع غزة وصلت ذروتها في احتلال القطاع لأول مرة في العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦، والاحتلال الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التي امتدت بين السنوات ١٩٦٧-٢٠٠٥، وخلال هذه الفترة كانت غزة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، ويشير الكاتب إلى أن أهم ما حدث خلال هذه الفترة، كان تعميق العلاقة بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة، وعزز هذه العلاقة اتفاق «كامب ديفيد»، وفك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية واتفاق أوسلو. أما المرحلة الثالثة فكانت المرحلة ما بعد العام ٢٠٠٧، وفيه انفردت غزة ككيان شبه دولة على حد تعبير الباحث، وعمق من انفصال غزة وتفردها الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة العام ٢٠٠٥، فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وسيطرة حماس على غزة في ٢٠٠٧. ومن مميزات هذه الفترة هو الانفصال والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[٤]

سمي العدوان الأخير على غزة في إسرائيل «عمود السحاب»، وأطلقت عليه حركة حماس وحركات المقاومة «حجارة السجيل»، والمسميان استمدا من الموروث الديني لدى الطرفين. فعمود السحاب ذكر في التوراة، أما حجارة السجيل فذكرت في القرآن الكريم. وجاء عمود السحاب في سياق خروج بني إسرائيل من مصر، حيث شكل هذا العمود معجزة أرشدتهم ودافعت عنهم في أثناء خروجهم. أما حجارة السجيل فقد وردت في سورة الفيل، وهي تصف الطير الذي أرسله الله عز وجل لقصف جيش ابرهة الأشرم، ملك الحبشة، الذي جاء لهدم الكعبة، فألقت عليه الطير حجارة من سجيل دمرت جيشه. والمثير أن الجيش الإسرائيلي أطلق على العملية باللغة الانكليزية، اسم «Pillar of Defense»، أي دعامة الدفاع. ولا شك في أن المصطلح الانكليزي يوحي للجوهر الدفاعي للعدوان على غزة، فالترجمة الانكليزية للمصطلح الديني «عمود السحاب» هو «Pillar of Cloud».

جدول (١) يبين حصيلة الصراع بين إسرائيل وقطاع غزة بعد الانفصال الأحادي الجانب

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اسم العملية الإسرائيلية	أول المطر	مطر الصيف، وسحاب الربيع		الشتاء الحار	الرصاص المصبوب			عمود السحاب
عدد الصواريخ الفلسطينية التي أطلقت	١٧٩	٩٤٦	٩٣٠	١٩٦٨	٥٧٧	١٥٢	٤١٨	١٧١٧
قتلى إسرائيليون	٤	٥	٢	٨	٩	٣	١١	٩
قتلى فلسطينيون	١٠٣	٥٢٥	٢٩٥	٨٣٣	١٠١٣	٦٨	١٠٥	٢٢٧

المصدر: صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٢/١١/٢٣. تصميم الباحث.

لم يحدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أهدافا محددة للعملية، في خطابه الأول بعد بدء العمليات، بل قدم خطابا أيديولوجيا ضبابيا، على عكس تصريحاته الواضحة وهو في المعارضة في أثناء عملية الرصاص المصبوب، «اختارت حركة حماس والمنظمات الإرهابية تصعيد هجومها على مواطني إسرائيل، لسنا مستعدين لقبول وضع يكون فيه مواطنو إسرائيل مُهددّين بضربات صاروخية، ليس هنالك دولة تقبل هذا الوضع، وإسرائيل غير مستعدة لقبول هذا الوضع، ضربنا اليوم بدقة أهدافا إستراتيجية لحماس، وضربنا بشكل عميق قدرات القصف الصاروخي من غزة إلى مركز البلاد، وضربنا القدرات الصاروخية الموجهة نحو الجنوب... هم يريدون محونا من وجه الأرض، لهذا السبب ليس لديهم أي تحفظ لقصف مواطنين أبرياء، علمنا اليوم حماس درسا، إذا كانت هنالك حاجة فسوف نوسع العملية العسكرية».[٥]

أما وزير الدفاع إيهود باراك الذي تحدث بعده في نفس المقام، فقد حدد أهدافا عينية للعملية، وهي كما جاء على لسانه كالتالي: «أولا تعزيز قوة الردع، ثانيا ضرب منظومة الصواريخ، توجيه ضربة مؤلمة لحماس والمنظمات الإرهابية، وأخيرا تقليص الضربات إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية».[٦]

حظي العدوان على غزة بإجماع إسرائيلي كبير، ولكن اختلفت الأهداف حوله، بمعنى أن الإجماع هو لذات الضربات العسكرية لغزة، بينما بقي الاختلاف حول الهدف السياسي والعسكري لهذه

حظي العدوان على غزة بإجماع إسرائيلي كبير، ولكن اختلفت الأهداف حوله، بمعنى أن الإجماع هو لذات الضربات العسكرية لغزة، بينما بقي الاختلاف حول الهدف السياسي والعسكري لهذه الضربات، وظل الإجماع السياسي مرافقا للعملية في كل أيامها، فالعدوان لم يكن طويلا، وامتد لأسبوع واحد على خلاف العدوان الذي سبقه والذي امتد لثلاثة أسابيع وحقّ تسميته حربا، كما لا يقارن بحرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان والتي استمرت أكثر من شهر.

الضربات، وظل الإجماع السياسي مرافقا للعملية في كل أيامها، فالعدوان لم يكن طويلا، وامتد لأسبوع واحد على خلاف العدوان الذي سبقه والذي امتد لثلاثة أسابيع وحقّ تسميته حربا، كما لا يقارن بحرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان والتي استمرت أكثر من شهر. استمر الإجماع الشعبي على العملية ذاتها أيضا بسبب أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر بهذا العدوان بتاتا (كما هي الحال في حرب لبنان ٢٠٠٦ والى حد ما حرب غزة العام ٢٠٠٨)، فبحسب بيان لبنك إسرائيل المركزي فان للعدوان لن تكون أي آثار جوهرية على نمو الاقتصاد في إسرائيل[٧]. في هذا السياق يجب أن نفرق بين تأثير الحرب على نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وبين الخسائر الاقتصادية التي سببها، فمثلا تراجعت حركة السياحة إلى إسرائيل بنسبة ٢٥٪ خلال فترة العدوان، ومن المتوقع أن تتراجع حركة السياحة ١٢٪ على مستوى العام ٢٠١٢،[٨]

حظيت العملية العسكرية على قطاع غزة بتأييد ٨٥٪ من الجمهور الإسرائيلي ، يعتقد ٦٨٪ من الجمهور أن هنالك أسبابا موضوعية لاندلاع العملية وتتعلق بإطلاق الصواريخ على التجمّعات الإسرائيلية، أما ٢٦٪ فيعتقدون أن سبب الحرب هو الانتخابات الإسرائيلية، حيث يحاول نتنياهو تعزيز قوته الانتخابية من خلالها. ويشير هذا الاستطلاع إلى أن ٤٥٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن على إسرائيل الاكتفاء بالقصف الجوي وعدم القيام بعملية بريّة.[٩]

كما حصلت إسرائيل خلال العملية العسكرية على شرعية دولية مشروطة، فمن جهة دعمت الولايات المتحدة «حق إسرائيل الكامل في الدفاع عن نفسها»، وقد تحدث نتنياهو مع أوباما في السادس عشر من تشرين الثاني وأبدى الأخير تأييدا كاملا، كذلك فعلت دول الاتحاد الأوروبي التي دعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأدانت إطلاق الصواريخ على الجنوب، ففي

اغتيال الجعبري: بداية العدوان.

التاسع عشر من الشهر نفسه نشر الاتحاد الأوروبي بيانا مؤيدا لإسرائيل ولكنه طالبها بان يكون رد فعلها معتدلا، وفي هذا السياق يجب التأكيد أن الشرعية الدولية التي أعطيت لإسرائيل حتى من سكرتير الأمم المتحدة كانت مشروطة بعدم اللجوء إلى عملية أربعة في القطاع وإبقاء رد الفعل معتدلا على حد تعبيرهم.

كانت أهداف الحكومة أقل تواضعا، وقوة النار المستعملة لا تصل إلى سقف الكثير من أعضاء الليكود أنفسهم الذي طالبوا نتنياهو بتصعيد العمليات العسكرية، ومن خلال قراءة لتصريحاتهم، فان المراقب يعتقد أنهم يعيشون في كوكب آخر، فاللهجة المغرورة والاستعلائية والشعور بالقوة كانت مميزة لمواقف الكثير من السياسيين الذين لم يكونوا ضمن المجموعة القليلة التي اتخذت القرارات في هذه العملية، وليس الحديث عن أعضاء كنيست فقط صغار (بالمكانة والقيمة) بل ووزراء أيضا. فعلى سبيل المثال، طالب وزير المواصلات يسرائيل كاتس، بتوسيع العملية العسكرية، وزيادة عمليات الاغتيال وضرب البنية

بدهتسور: «متخذو السياسات عندنا، ومنهم وزير الدفاع وربما بنيامين نتنياهو أيضا، كانوا على دراية بالدور الذي يلعبه الجعبري في إنجاز اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. كان جعبري «الرجل القوي» في القطاع، «المقاول الجانبي» لإسرائيل، كما سماه ألوف بن (محرر صحيفة هآرتس)، وكان غازي حمد (قيادي في حركة حماس، م. م) يمرر له كل مرة مسودات الاتفاق التي كانت تُحضّر مع غرشون باسكين (الوسيط الإسرائيلي)».

التحتية في غزة، «أريد أن أرى سياسة أكثر حسما مع حماس، وعدم إعطائهم الشعور بأنهم وصلوا إلى انجازات، نريد أن نرى حماس تهرب».[١٠]

أما شاؤول موفاز رئيس حزب «كاديما» ورئيس المعارضة، فقد طالب بإعطاء الجيش فرصة لينتصر، «للجيش يوجد الكثير من الأدوات، لا يجوز منع الجيش من الوصول إلى الأهداف التي حددتها الحكومة، عندما نتبنى معادلة هدوء مقابل هدوء، فإننا نرفع حماس لمكانة متساوية معنا، لم تعرف الحكومة الإسرائيلية أن ترمم الردع ولم تطرح أفقا سياسيا، والآن هم يتلعثمون، أمام الإرهاب يجب الوصول إلى حالة من الحسم وليس التسوية».[١١]

على الصعيد الميداني، بدأت العملية العسكرية على قطاع غزة رسميا مع اغتيال أحمد الجعبري القيادي في حركة حماس. حاولت إسرائيل، من خلال هذه البداية، أن تربك حركة حماس عسكريا، كما أرادت أن تبدأ المعركة بإنجاز رمزي كبير. ويعتقد الخبير الاستراتيجي رؤوبن بدهتسور، مدير معهد الدراسات الإستراتيجية في كلية نتانيا، أن قرار اغتيال الجعبري اتخذ على الرغم من الرجل كان جادا في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار وكان في المراحل النهائية منه، ولكن إسرائيل أرادت أن تفرض الاتفاق من خلال عملية عسكرية رادعة وليس من خلال اتفاق وقف إطلاق النار ناتج عن مبادرة من حركة حماس. في هذا السياق يقول بدهتسور:[١٢]

«متخذو السياسات عندنا، ومنهم وزير الدفاع وربما بنيامين نتنياهو أيضا، كانوا على دراية بالدور الذي يلعبه الجعبري في إنجاز اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. كان جعبري «الرجل القوي» في القطاع، «المقاول الجانبي» لإسرائيل، كما سماه ألوف بن (محرر صحيفة هآرتس، م. م)، وكان غازي حمد (قيادي في حركة حماس، م. م) يمرر له كل مرة مسودات الاتفاق التي كانت تُحضّر مع غرشون باسكين (الوسيط الإسرائيلي، م. م)».

ويزودنا «بدهتسور» بمعلومات عن التحركات التي سبقت العملية، فيكتب: «كانت المخابرات المصرية شريكة في المفاوضات على وقف إطلاق النار الدائم، جزء من اللقاءات التي تمت بين باسكين وحمد جرت في القاهرة، وكان رجال المخابرات المصرية في اتصال دائم مع وسيط باراك، وهذا مما يجعلنا نعتقد أنهم أيضا، إضافة إلى باسكين، أعلموا الإسرائيليين بانطباعاتهم عن التقدم في المحادثات على مسودة الاتفاق. في كل مراحل المحادثات لم يوجه خطاب لباسكين بوقف المحادثات. إضافة إلى ذلك، فقبل أسبوع من اغتيال الجعبري، طالبت جهات في الجيش تصريحا من مرؤوسها من أجل السماح لها بلقاء باسكين والتزود مما لديه من معلومات، ولكن لم يعطى لهم هذا التصريح».

ويصل بدهتسور في النهاية إلى نتيجة مفادها أن «القرار بقتل الجعبري يشير إلى أن متخذي السياسات قرروا أن وقف إطلاق النار غير محبذ لإسرائيل في هذا الوقت، ومفضل بالنسبة لها ضرب حماس، على ما يبدو تم بلورة توجه ينادي بتعزيز الردع أمام حماس وليس التوصل إلى اتفاق على فترة تهدئة، لأن الاتفاق على وقف إطلاق النار (قبل الحرب) سوف يضعف الردع وصورة إسرائيل المثابرة، وحسب هذا التوجه فإن تعزيز الردع سيتم من خلال قتل الجعبري، الذي كان من الممكن أن يرد ايجابيا على اقتراح وقف إطلاق النار لفترة طويلة».

لخص الجيش الإسرائيلي عملياته في قطاع غزة، ويهدف هذا التلخيص إلى إعلاء شأن الانجازات العسكرية التي حققها الجيش، ونوردها هنا كما عرضها الجيش الإسرائيلي، منها: [١٣]

خلال العملية هاجم الجيش ١٥٠٠ هدف منها:

٩- مراكز مهمة مثل، مراكز لإدارة العمليات تابعة لحماس.

تدمير ١٤٠ نفق تهريب.

تدمير ٦٦ نفق قتال.

تدمير ٢٦ موقعا لإنتاج وسائل قتالية وتخزينها.

تدمير مئات القاذفات.

اغتيال قيادات ميدانية وعسكرية، وهم:

التاريخ	الاسم	الوظيفة
١١\١٤	أحمد جعبري	قائد كتائب عز الدين القسام
١١\١٥	حابس حسن	قائد كبير في الشرطة
١١\١٦	احمد أبو جلل	قائد الجناح العسكري في المغازي
١١\١٦	خالد شعر	قائد في منظومة الصواريخ المضادة للطائرات في حماس
١١\١٧	أسامة قاضي	قائد في جنوب قطاع غزة
١١\١٧	محمد كلاّب	قائد في منظومة الدفاع الجوية
١١\١٩	رامز حرب	قائد عسكري

حرب غزة بين السياسي والعسكري

- وجهة نظر إسرائيلية

ثار نقاش إسرائيلي (أكاديمي، إعلامي وسياسي) في أثناء العدوان وبعده حول الدلالات العسكرية والسياسية للحرب على غزة، هناك من ركّز على الجوانب العسكرية مموضعا النقاش في هذا السياق الضيق بما يتعلق بالردع، وهناك من رأى أن الدلالة السياسية أكثر أهمية من الضربات العسكرية «الموجعة» التي وجهت لحركة حماس.

ففي مقالة كتبها عاموس يادلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية، ويشغل الآن منصب رئيس مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أشار إلى أن قطاع غزة هو جبهة واحدة في المسألة الفلسطينية، وان على إسرائيل أن تنظر إلى الصورة الكاملة للمسألة وهي السلطة الفلسطينية. فحسب يادلين، السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه السلطة الفلسطينية «تفرغ مخزون الشرعية» التي قد تحصل عليها إسرائيل لعملياتها المستقبلية. ويقترح أن تكون السياسة الإسرائيلية مبنية على إعطاء الجزرة للمعتدلين في الساحة الفلسطينية والضرب بالعصا للمتشددين، ويقر أن الانفصال أحادي الجانب من غزة كان خطوة إستراتيجية مهمة بالنسبة لإسرائيل، ولا يجب على إسرائيل العودة إلى الوراء واحتلال قطاع غزة من جديد، حتى لا تكون مسؤولة عن مليون ونصف مليون فلسطيني.[١٤]

مقابل التركيز السياسي الذي يسوقه يادلين، يرى الباحثان البروفسور إفرايم عنبار وماكس سيغنر، من مركز بيغن–السادات، أن هناك أهمية عسكرية للهجوم الإسرائيلي على غزة، ليس فقط في ترميم قوة الردع الإسرائيلية وضرب قوى المقاومة الإسلامية في قطاع غزة، بل إنها مهمة في السياق الإقليمي الذي تجري فيه هذه العملية وهو سياق يشهد صعودا سياسيا للحركات الإسلامية إلى المشهد السياسي بشكل عام والسلطة بشكل خاص. لهذا فان جزءا من قوة إسرائيل الرادعة هو العمل والحفاظ على مصالحها في ظل هذه المعطيات الإقليمية الجديدة. واقترح الكاتبان تصعيد العمليات العسكرية خلال الحرب لان مساحة العمل المستقبلية سوف تتقلص كلما تغيرت البيئة الإقليمية في المنطقة العربية، لهذا السبب اقترح الخبيران، بلغة تحريضية أيديولوجية، على الحكومة الإسرائيلية خوض معركة بريّة قد تستمر لأسابيع، وعلى إسرائيل إقناع حلفائها وخصوصا الولايات المتحدة أن عملية برّية طويلة الأمد، سوف تمنع إطلاق الصواريخ على التجمعات السكنية الإسرائيلية من جهة، وسوف تمنع وقوع الأزمة القادمة من جهة أخرى.[١٥]

في ورقته البحثية التي حملت طابعا دعائيا أكثر من كونها تحليلا علميا، يواصل الدكتور ايتان شامير استناده إلى الرؤية العسكرية الضيّقة، ويشير إلى أنه على الرغم من إنجازات إسرائيلية العسكرية في عملية عمود السحاب، إلا أن إسرائيل تواجه مشكلتين في هذا الصدد، المشكلة الأولى أنها لم تجعل حماس تشعر بأنها خسرت في الحرب، ومجرد ادعاء حماس بفوزها في المعركة، فإن ذلك يدل على أن إسرائيل لم تنجح في الوصول إلى نقطة تمنع منها حماس حتى ذلك من الادعاء ذلك (على الرغم من ما يدعيه الكاتب أن ادعاء حماس فعليا لم يكن موضوعيا)، أما المشكلة الثانية، فإن الحرب لن تمنع حماس من التزود من جديد بالصواريخ مما سيجعل المعركة القادمة أكثر صعوبة من المعركة الحالية.[١٦]

في المقابل، يقدم البروفسور شموئيل ساندلر من مركز بيغن–السادات للدراسات الإستراتيجية رؤية إقليمية للحرب على غزة، فهو يعتقد أن الخيار الإسرائيلي يجب أن يكون تعميق التدخل المصري في ما يجري في غزة، وذلك بهدف تعميق الربط والتبعية بين غزة ومصر، بحيث تأخذ مصر على عاتقها مسؤولية نزع السلاح من قطاع غزة.[١٧] وبعد أن يقدم الكاتب تاريخ الصراع بين قطاع غزة وإسرائيل منذ العام ١٩٤٨، يقترح كما ذكرنا سابقا أن الخيار الأفضل لإسرائيل يكون في عودة الحكم المصري إلى قطاع غزة، من خلال تعميق حالة التبعية بين الجانبين.

وفي السياق المصري–الإقليمي نفسه، يعتقد البروفسور هيلل فريش الباحث في مركز بيغن–السادات أن الرئيس المصري محمد مرسي قادر على حفظ الاستقرار والهدوء في قطاع غزة، ولكنه

مقابل التركيز السياسي الذي يسوقه يادلين، يرى الباحثان البروفسور إفرايم عنبار وماكس سيغنر، من مركز بيغن- السادات، أن هناك أهمية عسكرية للهجوم الإسرائيلي على غزة، ليس فقط في ترميم قوة الردع الإسرائيلية وضرب قوى المقاومة الإسلامية في قطاع غزة، بل إنها مهمة في السياق الإقليمي الذي تجري فيه هذه العملية وهو سياق يشهد صعودا سياسيا للحركات الإسلامية إلى المشهد السياسي بشكل عام والسلطة بشكل خاص.

سيشترط ذلك باعتراف الولايات المتحدة والأوربيين به «كفرعون» جديد في مصر، ويعتقد فريش أن للرئيس المصري في هذه المرحلة مصلحة كبيرة في الاستقرار على هذه الجبهة، نظرا للظروف الداخلية في مصر، ونظرا للواقع الإقليمي في المنطقة وبخاصة ما يحدث على الجبهة السورية، فالدول العربية معنية بتركيز أنظارها على الجبهة السورية وليس الفلسطينية.[18]

يدمج الجنرال غيورا ايلاند، الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في فترة حكم اريئيل شارون، بين الجوانب العسكرية والأبعاد السياسية للعدوان على غزة، فيدعي أن هنالك مصالح مشتركة لإسرائيل وحماس يمكن تحقيقها، فيقول أن إسرائيل وحماس معنيتان بوقف إطلاق النار، ومختزلا المشكلة الإسرائيلية مع قطاع غزة بالجانب الأمني فقط، حيث يقول «أن مشكلة إسرائيل مع غزة هي إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل»، ويعتقد انه إذا قامت إسرائيل بإعطاء حماس انجازا سياسيا فإن إسرائيل قادرة على تحقيق هدفها الأمني من الحرب.[19] ينطلق ايلاند من أنه مفضل لإسرائيل أن تتنازل في قضايا سياسية مقابل انجازات أمنية، ويقول إن على إسرائيل أن تطلب وقفا متبادلا لإطلاق النار، وعدم دخول السلاح إلى قطاع غزة وذلك في إطار ضمانات مصرية وربما قطرية– تركية، وأهم تنازل يجب أن تقدمه إسرائيل هو إزالة الحصار البحري عن قطاع غزة وإرسال قوة أوروبية على ميناء غزة البحري للتأكد من عدم تهريب السلاح، واقترح ايلاند أن تعترف إسرائيل بحماس كحركة تدير شؤون دولة في قطاع غزة. ويشير إلى أن هنالك أفضلية سياسية لإسرائيل في الاعتراف بقطاع غزة كدولة، وبيّن انه لا يمكن وقف إطلاق الصواريخ من خلال الوسائل العسكرية ولا حتى من خلال عملية برية في غزة، بل يجب أن يكون حل المشكلة الأمنية من خلال تسوية سياسية تحقق مصالح إسرائيل ومنها الاعتراف بحكم حماس في قطاع غزة.

يتعامل ايلاند مع المسألة تعاملا أمنيا، ولكن إسرائيل تتعامل مع قطاع غزة ليس من خلال المنظور الأمني فقط، بل السياسي أيضا، وتحاول إسرائيل تعميق تبعية قطاع غزة لمصر وذلك لن يتم إذا قامت بفك الحصار البحري عنها، يلاحظ أنه خلال الحرب فتحت مصر معبر رفح بشكل دائم، إلا أن إسرائيل لم تعترض على ذلك ولا حتى تصريحا، وظلت هذه المسألة مهمشّة في الخطاب الإسرائيلي، ليس فقط اعتبارا لمصر وتعويل إسرائيل عليها في الخروج من الأزمة، بل أيضا بسبب رغبة إسرائيل في ربط قطاع غزة بمصر لتكون الأخير صاحبة المسؤولية هناك، وهو ما لا يتقاطع مع رؤية الجنرال ايلاند للخروج من الأزمة على المدى البعيد.

وفي الإطار نفسه الذي يطالب إسرائيل بفتح بمفاوضات مع حماس، نشر الأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشواع مقالا بعنوان

الصواريخ واصلت الانطلاق من غزة.

يقترح كوبي ريختر، الذي كان طيارا ورئيس شعبة وسائل القتال في سلاح الجو الإسرائيلي، على نحو أقل حدة، على إسرائيل أن تتعامل بشكل مختلف مع حركة حماس، يقول: «أنا متفق مع السياسة المبدئية لعدم التفاوض مع الإرهاب، ولكن هناك طريقتان للفصل بين الأمرين (التفاوض والإرهاب)، الأولى، وهي الخاطئة، تكريس تعريف الطرف الثاني كإرهابي وعدم التفاوض معه. الثانية، وهي المفضلة، هي إخراجه من دائرة الإرهاب».

«لنتحدث مع حماس»، ويدعي في المقال أن إسرائيل وصفت أعداءها في الماضي بأوصاف العدو ولم تصفهم بالإرهاب، هكذا كان مع عبد الناصر، فكتب في مقاله، «حان الوقت للتوقف عن وصف حماس بمنظمة إرهابية وتعريفها كعدو، استعمال مصطلح إرهاب، المفضل بشكل خاص على رئيس الحكومة (يقصد نتنياهو، م. م) يشوش الإمكانية للتوصل إلى اتفاق طويل الأمد مع هذا العدو الصعب، تسيطر حماس اليوم على الأرض، ولديها جيش، مؤسسات حكم ومحطة بث، واعترفت بها دول كثيرة في العالم، منظمة لها دولة، هي عدو، وليس منظمة إرهابية».[٢٠]

يوضح يهوشواع موقفه بقوله «هل هذه مجرد حالة اصطلاحية؟ لا، لأنه مع العدو يمكن الحوار والوصول إلى اتفاقيات، بينما مع منظمة إرهابية ليس هناك جدوى للحوار وليس هناك أمل في التوصل إلى اتفاقيات». ويشير يهوشواع إلى أن حركة حماس ليست حركة «انتحاريين فقط»، بل هي حركة سياسية. على ضوء ذلك يقترح يهوشواع على إسرائيل العمل على التوصل إلى اتفاق مع حركة حماس من خلال التفاوض معها، ووقف خطاب نزع الصفة الإنسانية لدى الطرفين، ويقترح أن يكون الاتفاق من خلال النقاط التالية: موافقة حماس على مراقبة دولية فاعلة تعمل على نزع السلاح الهجومي في قطاع غزة، وفتح المعبر بين قطاع غزة ومصر، وفتح المعبر مع إسرائيل من الصباح لدخول العمال الفلسطينيين، وفتح تدريجي للمعبر الآمن بين غزة والضفة الغربية حسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاق أوسلو، وذلك بهدف ترميم الوحدة الفلسطينية للبدء بمفاوضات مع إسرائيل، حيث أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع التفاوض مع إسرائيل بدون شراكة حركة حماس.

يقترح كوبي ريختر، الذي كان طيارا ورئيس شعبة وسائل القتال في سلاح الجو الإسرائيلي، على نحو أقل حدة، على إسرائيل أن تتعامل بشكل مختلف مع حركة حماس، يقول: «أنا متفق مع السياسة المبدئية لعدم التفاوض مع الإرهاب، ولكن هناك طريقتان للفصل بين الأمرين (التفاوض والإرهاب، م. م)، الأولى، وهي الخاطئة، تكريس تعريف الطرف الثاني كإرهابي وعدم التفاوض معه. الثانية، وهي المفضلة، هي إخراجه من دائرة الإرهاب، من خلال اقتراحات مختلفة للمفاوضات، والاستمرار بالتفاوض مع الطرف الذي ليس إرهابيا. على إسرائيل أن تتخذ مبادرة سياسية، والخروج من الادعاء أن الحوار مع الإرهاب هو استسلام للابتزاز».[٢١]

ويعتقد البروفسور ابراهام سيلع من كلية العلاقات الدولية ومعهد ترومان في الجامعة العبرية، بالروح نفسها، أن السياسة الإسرائيلية الحالية في التعامل مع حماس لم تعد ذات صلة، وخصوصا أن مساحة العمل العسكري أمام الفلسطينيين قد تقلصت في أعقاب التحولات التي تحدث في الدول العربية. يعتقد سيلع أن هناك فجوة بين القدرات القتالية الناجحة للجيش وبين المهارات السياسية للقيادة الإسرائيلية، فالقيادة السياسية لا تحسن الاستفادة سياسيا من الانجازات التي يحققها لها الجيش عسكريا والحيز الكبير الذي يضمنه الجيش للقيادة السياسية للعمل بحرية.[٢٢] يعتبر سيلع أن الحديث عن ردع وحسم أمام «منظمات إرهابية» هو وهم كبير، فهذه المصطلحات هي صحيحة في حالات الصراع بين دول، وحتى في هذه الصراعات يسود نوع من الضبابية في تعريف وتحديد هذين المصطلحين، والأهم أكبر صعوبة في حالة صراع مع منظمة ليست بدولة. يقول سيلع: «إن مواجهة تهديد من طرف منظمة سياسية شبه دولة مثل حماس، لا يمكن أن تقتصر على استعمال القوة العسكرية أو على فرض حصار، لأن مثل هذه الخطوات لا تعطي أجوبة مناسبة للحالة الخاصة للقطاع وسكانه، حقيقة أن إسرائيل تتمتع بأفضلية

فمصر دفعت بوقف إطلاق النار لمصالحها القومية وللظرف الخاص الذي تمر به، وأيضا كموقف أخلاقي من قصف قطاع غزة، فمصر بعد الثورة (إخوانية وغير إخوانية) لا تستطيع أن تقبل باستمرار قتل الفلسطينيين.

عسكرية حاسمة ليست ذات صلة مع السؤال حول إمكانية قلع القدرات العسكرية في قطاع غزة من الجذور».

أما الجنرال دورون الموغ، والذي شغل في الماضي منصب قائد المنطقة الجنوبية، فإنه يختزل نظرته للمرحلة ما بعد العدوان حول موضوع تهريب السلاح القطاع، ففي اعتقاده أن هذه القضية المركزية التي يجب أن تشغل بال القيادة الإسرائيلية، ويعتقد الموغ أن الشريط الحدودي بين مصر وغزة والذي يبلغ طوله حوالي أربعة عشر كيلومترا يشكل مصدر قوة حماس. يعتقد الموغ أن احتلال جنوب قطاع غزة، وبناء منطقة عازلة بعرض خمسة كيلومترات على طول هذا الشريط الحدودي (فيلادلفيا) هو حل تكتيكي برأيه، وأن إسرائيل تحتاج إلى حل استراتيجي وخصوصا في ظل الظروف الخاصة التي تمر بها دولة إسرائيل والمنطقة. ويقترح الموغ بناء ائتلاف استراتيجي يشمل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ومصر لمنع تهريب السلاح على طول الشريط الحدودي من خلال توزيع ادوار بين الشركاء في هذا الائتلاف.[٢٣]

يبدو اقتراح الموغ كاقتراح صادر عن شخص بعيد عن المتغيرات الجديدة التي ذكرها هو في مقاله، فعندما كان حسني مبارك في الحكم لم يتحالف مع إسرائيل استراتيجيا لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، فكيف يتوقع الموغ من مصر بعد الثورة عموما، وبقيادة إخوانية خصوصا ان تدخل هذا الحلف؟. ولكن على ما يبدو، نبعت هذه الرؤية التي قدمها الموغ من حالة «الإثارة» التي أصابت الإسرائيليين للدور المصري في الوصول إلى وقف إطلاق النار، ولكن بين ذلك والتحالف استراتيجيا مع إسرائيل لمنع وصول السلاح مسافة طويلة لا يرى الموغ مداها، فمصر دفعت بوقف إطلاق النار لمصالحها القومية وللظرف الخاص الذي تمر به، وأيضا كموقف أخلاقي من قصف قطاع غزة، فمصر بعد الثورة (إخوانية وغير إخوانية) لا تستطيع أن تقبل باستمرار قتل الفلسطينيين.

في مواجهة هذه التحليلات، انقسم الجمهور الإسرائيلي حول نتائج الحرب، حيث أشار ٤٥٪ إلى أن المواجهة في غزة انتهت من دون انتصار لأحد الطرفين، و٤٠٪ يعتقدون أن إسرائيل انتصرت في الحرب، بينما يعتقد ١١٪ أن حماس هي الطرف المنتصر في هذه المعركة. بالنسبة للواقع الاستراتيجي لإسرائيل في أعقاب الحرب، أشار ٣٨٪ إلى أن هذا الواقع لم يتغير عن الواقع الذي سبقه، و٣٦٪ يعتقدون في المقابل أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل تحسّن، بينما أشار ٢١٪ منهم إلى أن الوضع ازداد سوءا.[٢٤]

«القبة الحديدية»

بدأت فكرة «القبة الحديدية» في أعقاب حرب تموز ٢٠٠٦، حينها أصدر وزير الدفاع عمير بيرتس أوامره بتصنيعها لكي تشكل درعا من الصواريخ متوسطة المدى. وعلى الرغم من أن القبة الحديدية جاءت كرد فعل على حرب لبنان، إلا أن الخبراء الإسرائيليين يعتقدون أنها لم تعد ذات صلة بالجبهة اللبنانية، فالجبهة اللبنانية أكثر تعقيدا وصعوبة من الجبهة الجنوبية، فحزب الله يملك حوالي خمسة أضعاف الصواريخ التي تملكها حماس، وهي تصل إلى مسافات أبعد، ودقيقة أكثر.[٢٥]

شكلت منظومة الدفاع ضد الصواريخ قصيرة المدى التي سميت «القبة الحديدية» أحد إنجازات الحرب من وجهة النظر الإسرائيلية. فقد استطاعت المنظومة الدفاعية تدمير ٤٢١ صاروخا أطلق على التجمعات السكنية في الجنوب، بنسبة نجاح تصل إلى ٩٠٪.[٢٦]

تصل تكلفة الصاروخ الواحد إلى حوالي ٥٠ ألف دولار، إلا أن الولايات المتحدة شريكة في إنتاج هذه المنظومة، من خلال تمويل المشروع بمبلغ ٢٠٤ مليون دولار العام ٢٠٠٩، و ٦٧٧ مليون دولار في العام ٢٠١٢. وعلى الرغم من التكاليف الباهظة للمشروع، إلا أن مؤيدي المشروع يستحضرون الادعاء أن تكلفة الضرر الذي تمنعه المنظومة أكبر من تكاليفها نفسها.[٢٧] على كل حال، انقسمت وجهات النظر في إسرائيل حول هذه المنظومة خلال الحرب، فالغالبية اعتبرتها إنجازا إسرائيليا كبيرا، والبعض من هذا التوجه المنفعل

منها ذهب إلى القول إنها تدل على «عبقرية العقل اليهودي». أما الأقلية فاعتبرتها محدودة الضمان من الناحية الأمنية والدفاعية.

ونستعرض من مجموعة الأغلبية الاحتفالية بمنظومة القبة الحديدية موقف الضابط المتقاعد مئير الران، رئيس برنامج بحث الجبهة المدنية في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، في مقالة كتبها قبل عام من الحرب على غزة، جاء فيها، «يعتبر إنجاز القبة الحديدية جوهريا، أولا: هو يعبر عن القدرات التكنولوجية الإسرائيلية الرائدة، اثبت سلاح الجو مرة أخرى قدراته التنظيمية في استيعاب المنظومة وتحويلها إلى منظومة تنفيذية، هذا الدمج بين الذين طوروا المنظومة وبين الذين طبقوها هو كنز ثمين، وسيكون له تأثير لاحقا، وسوف يشجع على بيع المنظومة لدول أجنبية، إضافة إلى ذلك فان نجاح المنظومة سوف يمنح لإسرائيل وقادتها جانبا نوعيا جديدا يتمثل في القدرة على رد الفعل لتحديات حماس وحزب الله... كما أن للدفاع الفعال للقبة الحديدية أثر نفسي حيوي للمدنيين الواقعين تحت التهديد الصاروخي... وذلك سوف يعزز الشعور بالأمن لدى الجمهور ومناعته وقدرته على مواجهة الصعاب».[٢٨] إلا أن الكاتب بيّن الثمن الذي تتطلبه هذه المنظومة، فعندما كتب مقاله كانت هناك منصتان فقط من القبة الحديدية، ويعتقد أن الجنوب يحتاج على الأقل إلى ١٨ منصة دفاعية، وهذا الأمر يتطلب دفع ثمن اقتصادي باهظ، «جزء من التمويل سيأتي من الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٥ مليون دولار، ولكن لن يكفي هذه المبلغ... وهناك حاجة لتمويلها من ميزانية الدفاع الإسرائيلية».

واعتبر في مقال كتبه في أعقاب الحرب الأخيرة على غزة بعنوان «انتصار الدفاع»، أن هذه الحرب تشكل منعطفا تاريخيا في إسرائيل، «ستذكر حملة عمود السحاب، كنقطة تحول تاريخية في التصور الأمني الإسرائيلي، فلأول مرة بعد سنوات من السجالات الحادة، تم إثبات أن للقدرة الدفاعية بمركباتها المختلفة، يوجد دور حاسم وحيوي في قدرة إسرائيل على مواجهة أعدائها في بيئة غير متوازنة (المقصود صراع دولة– حركة مسلحة، م. م)».[٢٩]

ونستحضر من مجموعة الأقلية المعارضة أو المتحفظة لهذه المنظومة، مواقف الباحث الاستراتيجي سابق الذكر رؤوبن بدهتسور، الذي كان احد المعارضين المثابرين للمنظومة الدفاعية للقبة الحديدية،[٣٠] إلا أنه اعترف بأنه بالغ بمعارضته لهذه المنظومة، لكنه يستنكر في الوقت نفسه، الحالة الاحتفالية التي زفت بها القبة بعد الحرب، والهالة التي أحاطت بها. ففي مقاله «مهرجان القبة الحديدية»، كتب فيه، «هذه المرة أنا فرح أن اعترف بخطئي،

القبة الحديدية: الاختبار

غزة تحت القصف

تقييمي لعمل القبة الحديدية كان حقا متواضعا... لكن سيكون من الخطأ تبني حالة النشوة الوطنية التي أحاطت بالقبة الحديدية، بدون التطرق إلى محدوديتها وانعكاسها، فرحة نعم، مدح نعم، ولكن هناك مبالغة في هذه الاحتفالية».[٣١]

ويعلل بدهتسور ذلك بقوله إن القبة الحديدية على الرغم من نجاحها في إسقاط العشرات من الصواريخ التي أطلقت من غزة، إلا أن اختبارها الحقيقي يكون إذا أطلقت آلاف الصواريخ على التجمعات السكنية الإسرائيلية، فان نسبة إسقاطها لهذه الصواريخ سوف تهبط، ولذا في إطار حرب شاملة فان القبة الحديدية لن تستطيع ولن تكفي (لأسباب اقتصادية وللكمية الكبيرة من الصواريخ التي يملكها حزب الله وحركات المقاومة

الفلسطينية) التصدي لهذه الصواريخ، وستنكشف الجبهة المدنية مرة أخرى ولن تستطيع القبة الحديدية حمايتها كما فعلت هذه المرة التي تميزت بإطلاق عدد محدود من الصواريخ لم يتجاوز المئات يوميا.

خلاصة

ساهمت الحرب على غزة في إحداث تحولات سياسية مهمة، كان أهمها التكيف النهائي لإسرائيل مع الواقع السياسي في غزة، وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تتعامل مع غزة في السابق من المنظار الأمني فقط، وإنما أيضا من المنظار السياسي، من خلال توجهها في تعميق الانقسام في الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث اصطدمت كل الهتافات الإسرائيلية لإسقاط «حكم حماس» في غزة أمام التصور الإسرائيلي الأعلى المتعلق بتكريس الانقسام وإضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية، فعندما كان نتنياهو في المعارضة طالب الحكومة الإسرائيلية التي كان شاؤول موفاز جزءا منها بالعمل على إسقاط نظام حماس خلال حرب ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد ثابر نتنياهو في تسمية حماس في غزة الذراع الإيرانية على الحدود الجنوبية. وعندما تولى نتنياهو الحكومة، وشن حربه الأخيرة على قطاع غزة، حدد أهدافا سميت إسرائيليا «أهدافا متواضعة»، هدفها ترميم الردع الإسرائيلي أمام قطاع غزة ووقف إطلاق الصواريخ إلى التجمعات السكنية الإسرائيلية، بينما كان يطالبه موفاز بالاستمرار في العملية العسكرية.

في كلتا الحربين لم تحاول إسرائيل وقف إطلاق الصواريخ بالوسائل العسكرية، حتى عندما خاضت حربا برية في الحرب السابقة، لم تنجح في وقف إطلاق الصواريخ. إسرائيل تدرك هذا الأمر، لهذا فان الحرب الإسرائيلية تأتي لدفع القوى الإقليمية والدولية للتحرك لتحقيق أهداف الحرب ولكن بالوسائل السياسية– الدبلوماسية، ولكن إسرائيل لم تدرك مرتين في حربها على غزة، أنها لا تجني المنافع السياسية وحدها بل الطرف الآخر يجني منافع سياسية وربما أكبر.

جنت حركة حماس منافع سياسية في كلتا الحربين، وذلك لسبب بسيط أن الحرب ليست بين دولتين سياديتين، حيث يفرض الطرف المنتصر شروطه على الطرف المهزوم، بل الحرب هي بين دولة وبين حركة سياسية، هي بعد العام ٢٠٠٧ أكثر من حركة مقاومة وأقل من دولة، لهذا كانت حركة حماس قادرة (بغض النظر عن موضوعية ذلك أو عدمه، وأيضا لأنه ليس مهما في هذا السياق) أن تنسج رواية النصر في كلتا الحربين وأن تعرض إسرائيل كطرف مهزوم فشل في تحقيق أهدافه. وهذا الأمر نابع من أنه في هذا النمط من الحروب يجني الطرفان منافع سياسية حتى لو انتصر طرف أو هزم الطرف الأخر، أو بصورة أدق حتى لو أوقع طرف خسائر كبيرة بالطرف الآخر، فإن الطرفين يجنيان منافع سياسية.

وبناء على ذلك، هل حققت إسرائيل أهدافها من الحرب؟

حققت إسرائيل من بين الأهداف الأربعة التي حددها وزير الدفاع باراك، الهدف الأخير وهو وقف الضربات الصاروخية على الجنوب، أما الأهداف الأخرى، تعزيز الردع، ضرب المنظومة الصاروخية، وضرب حركة حماس، فهي أهداف لا يمكن فحصها وقياسها، فالضربات الصاروخية استمرت حتى اللحظات الأخيرة التي سبقت وقف إطلاق النار، وخرجت حماس أكثر قوة من الناحية السياسية، حتى لو افترضنا أنها ضعفت عسكريا، إلا أن قوتها السياسية هي ذات مدلول استراتيجي وسياسي أبعد مدى من ضعفها العسكري قصير المدى، التي حتما ستتغلب عليه في المرحلة القادمة كما فعل حزب الله في لبنان. أما تعزيز قوة الردع فهذه مسألة لا نستطيع قياسها الآن، فمثلا رممت إسرائيل قوة ردعها في لبنان، ويمكن فحص ذلك من خلال الهدوء الذي يسود الحدود الشمالية منذ تموز ٢٠٠٦، إلا أننا لا نستطيع فحصها في الجنوب إلا بعد مرور فترة زمنية كافية يمكن بعدها تقرير ذلك. أما ضرب حركة حماس والمنظمات الفلسطينية فهي مقولة دعائية في كل الأحوال.

بالنسبة للردع، لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل خرجت إلى عملية الرصاص المصبوب (عملية الفرقان– فلسطينيا)، لكي تعزز من قوة ردعها، وضرب القدرات الصاروخية لحركات المقاومة الفلسطينية، إلا أن ما حدث أن الحركات الفلسطينية زادت من قوتها خلال السنوات الثلاث الماضية، ففي عملية الرصاص المصبوب قصفت المقاومة إسرائيل بحوالي ٥٧٠ صاروخا خلال ثلاثة أسابيع، بينما قصفتها في العدوان الأخير بحوالي ١٧٠٠ صاروخ خلال أسبوع، بمعنى ثلاث أضعاف عدد الصواريخ في مدة زمنية أقل بثلاث مرات، وهذا يدل على التطور الميداني والعسكري الذي حققته الحركات الفلسطينية في قطاع غزة منذ عملية الرصاص المصبوب.

استطاعت حركة حماس، من المنظور الإسرائيلي، أن تحقق منافع سياسية في الحرب الأخيرة، منها تعميق شرعيتها السياسية داخل الجمهور الفلسطيني وفي المنظومة الإقليمية، وبدايات اختراق في المنظومة الدولية. واستطاعت أن تُنزّل سقف التهديدات الإسرائيلية على المستوى الأمني– العسكري لها، واستطاعت سحب شرعية سياسية ضمنية– واقعية لمكانتها السياسية في قطاع غزة، حتى بدأت تُسمع أصوات داخل إسرائيل تطالب بالتفاوض مع حركة حماس حول تسوية مع

قطاع غزة إلى جانب التفاوض مع السلطة حول تسوية مع الضفة الغربية.

على عكس الحرب على غزة العام /٢٠٠٩، والتي حظيت بإجماع إسرائيلي على أنها كانت انتصارا عسكريا وسياسيا، فإن ذلك الإجماع كان غائبا بالنسبة للحرب الأخيرة، فمن جهة ليس هناك إجماع على أن النتائج العسكرية كانت كافية ومرضية، إلا أن الجدل على النتائج السياسية كان أشد وطأة من الجدل على النتائج العسكرية، وهذا الأمر أدى إلى توجيه الاتهام إلى حكومة نتنياهو فيما بعد على النجاح الفلسطيني في الأمم المتحدة، كما أن الأصوات التي طالبت الحكومة الإسرائيلية برد فعل معتدل أو حتى القبول بالتوجه الفلسطيني أصبحت أكثر قوة مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب على غزة.

الهوامش

١ يستعمل المقال مفاهيم كثيرة لوصف ما حدث، حرب، عدوان، عملية عسكرية. وعلى الرغم من أننا نقصد نفس الدلالة في كل هذه المصطلحات، وخصوصا وأن وصف عدوان أو حملة هو الأكثر دقة من الناحية العسكرية، ولكنها يمكن تسميتها بحرب، على اعتبار أن العدوان الأخير هو حلقة من هذه الحرب المستمرة منذ العام ٢٠٠١.

٢ هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:١٠.

٣ المصدر السابق.

4 Shmuel Sandler, Israel`s Dilemma in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 191, December 6, 2012, 14-.

5 http://www.youtube.com/watch?v=aDNs4HXd6R0

6 http://www.youtube.com/watch?v=DGWl-8reXo4

٧ أمنون آتاد، «بنك إسرائيل: لعملية عمود السحاب لن يكون تأثير جوهري على نمو السوق»، ملحق كلكاليست الاقتصادي، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٨ دي ماركر، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٩ أنظر نتائج الاستطلاع الذي شمل حوالي ٤٥٠ مستطلعا إسرائيليا على الرابط التالي:

http://megafon-news.co.il/asys/archives/99951

١٠ هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢١.

١١ المصدر السابق.

١٢ رؤوبن بدهتسور، «لماذا قتلوا الجعبري»، هآرتس، ٢٠١٢/١٢/٤، ص:٢.

١٣ أنظر الرابط في موقع الجيش الإسرائيلي: http://www.idf.il/1133-17568-he/Dover.aspx

١٤ عاموس يادلين، «بإصرار وحكمة وبأسرع ما يمكن»، مباط عال، العدد ٣٨٥، ص:٢.

15 Efraim Inbar and Max Singer, Operation Pillar of Defense: In Support of a Ground Offensive, BESA Center Perspectives Paper No. 186, November 19, 2012, 14-.

16 Eitan Shamir, Operation Pillar of Defense: An Initial Strategic and Military Assessment, Perspectives Papers on Current Affairs, 189, December 4, 2012, 13-.

17 Shwuel Sandler, Israel`s Dilemma in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 191, December 6, 2012, 14-.

18 Hillel Frisch, Morsi's Dictatorship and the Gaza Ceasefire, Perspectives Papers on Current Affairs, 187, November 27, 2012, 13-.

١٩ ايلي اشكنازي، «غيورا ايلاند: كسر الحصار البحري على قطاع غزة مقابل تسوية أمنية»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٨.

٢٠ أ.ب. يهوشواع، «لنتحدث مع حماس»، هآرتس، ٢٠١٢/١٢/٢.

٢١ كوبي ريختر، «فقط النار تخرج من الحديد»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:٢٧.

٢٢ ابراهام سيلع، «شروط للاستقرار الإقليمي»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:٢٦.

٢٣ دورون الموغ، «هكذا نمنع الصواريخ من حماس»، هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١.

24 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4313707,00.html

٢٥ انشيل بيبر، «الحاكمون تحت القبة» هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:١٣.

٢٦ صحيفة «يسرائيل هيوم»، ٢٠١٢/١١/٢٣.

٢٧ انشيل بيبر، مصدر سبق ذكره.

٢٨ مئير الران، «القبة الحديدية: الإنجاز والثمن»، هآرتس، ٢٠١١/٤/١٠، ص:٢.

٢٩ مئير الران، «انتصار الدفاع»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:٢.

٣٠ أنظر مثلا مقاله قبل عامين: رؤوبين بدهتسور، «القبة الحديدية أم قبة الأوهام»، هآرتس، ٢٠١٠/١/١٣.

٣١ رؤوبن بدهتسور، «احتفالية القبة الحديدية»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٨، ص:٢. جاء هذا المقال، بعد مقال كتبه بدهتسور في حزيران ٢٠١٢، (وسبقه مقالات عديدة في هذا الجانب) تحت عنوان «بعد انتهاء احتفالية القبة الحديدية» (هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٤، ص:٢) وانتقد فيه بشدة هذه المنظومة الدفاعية والاحتفالية التي أحاطتها في تلك الفترة بعد التصعيد الذي كان في تلك الفترة.